مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 458 /
السنـــــــــة
الســـادســـــة
الاربعـــــــاء
06-07-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــية
أخبـــــار سيـــاسية
اقتصـــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــــة العـــــدد

على أرض مَن تنفذ المشاريع التركية شمالى سوريا

نسيبة علوني

صالح ملص

ليس بالضرورة أن يعبر المقال عن رأي المركز إنما يعبر عن رأي الكاتب

تعد عملية الإيواء من خلال بناء مجمعات سكنية ضمن مساحة مسقوفة، لنقل حياة المهجّر من الخيمة غير الآمنة إلى منازل أسمنتية تساعده على حماية عائلته من الظروف الجوية الرديئة والآفات الحشرية، ضمن أهداف تحسين بيئة النزوح، من أبرز أعمال المنظمات الإغاثية، المحلية أو الأجنبية في الشمال السوري، حيث يعيش حوالي 4 مليون مهجّر، بمَن فيهم الذين يعيشون داخل المخيمات.

والوسائل المتاحة لزيادة تلك المساحة المسقوفة بزيادة أعداد المجمعات السكنية تُنفذ بدعم من الجهات المانحة الأجنبية، التي بدأت في السنوات الأخيرة ببناء مدن وبلدات جديدة لاستيعاب لاجئين من المتوقع نقلهم إلى الشمال السوري من تركيا.

وعلى الرغم من أن مشروع عودة مليون لاجئ سوري، الذي أعلنه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في أيار الماضي لم يبد أبعد ،، تشهد مناطق الشمال السوري نشاطًا عمرانيًا، سكنيًا أو خدميًا

يرتبط ملف تأمين المأوى للمهجرين، الذي يتم بجهود إغاثية، بعدة قضايا مركبة ومتشابكة تتعلق بحماية حقوق الملكية العقارية داخل تلك المناطق، تتمثل أبرز أسباب تعقيده والهواجس المقترنة به في تعدد الجهات التي تدير السجل العقاري، وانهيار المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وغياب البديل المؤسساتي الآمن، بالإضافة إلى ضياع وتلف وثائق الملكية لدى أغلبية المهجرين.

تناقش عنب بلدي في هذا الملف نشأة المجمعات السكنية التي تُشرف عليها منظمات تركية ممولة من منظمات أجنبية، بالإضافة إلى ملكية أراضي تلك المجمعات السكنية، وطريقة تسليم مساكن المجمعات لسكانها، وأنواع وثائق الملكية التي يمتلكها السكان ضمن هذه المجمعات، والجوانب القانونية المرتبطة بها.

الانتقال إلى سقف وحيطان..حلم الاستقرار يصطدم بواقع مرهق"

اضطرت علياء الحجي (٢٤ عامًا) إلى تسليم الأرض التي كانت تستأجرها مقابل نصب خيمة عائلتها داخل مدينة سرمدا، الواقعة بالقرب من معبر "باب الهوى" الحدودي مع تركيا في ريف محافظة إدلب الشمالي.

جاء ذلك بعدما بدأ صاحب الأرض بطلب تفريغها من جميع الخيم التي كانت منصوبة فيها، ثم توجهت العائلات النازحة التي كانت مستأجرة الأرض، ومن بينها عائلة علياء الحجي، إلى مركز "التنمية والشؤون الإنسانية"، التابع للوزارة التي تحمل نفس الاسم في حكومة "الإنقاذ" العاملة بإدلب، وذلك من أجل التسجيل على المنازل التي سمعت ببدء بنائها في المنطقة من قبل المنظمات التركية لنقل قاطني المخيمات إليها.

تواصل مركز "التنمية" مع علياء الحجي ومع بقية النازحين الذين كانوا يسكنون في نفس الأرض، لنقلهم إلى منازل مخيم "الكمونة" في منطقة الكمونة القريبة من معبر "باب الهوى."

"لم يمضِ على انتقالي إلى منازل (الكمونة) سوى شهرين ونصف، وطوال هذه الفترة يخرج مركز (التنمية) بدوريات تفتيش للتأكد من سكن العوائل نفسها التي تسلّمت المنازل"، وفق ما قالته علياء الحجي لعنب بلدي، التي أكدت عدم إبرام الإدارة أو المنظمات أي اتفاقية معها أو توقيعها على عقود حول ملكية المنزل أو قانونية بقائها فيه حتى الآن.

أخبر موظفو "التنمية" العائلات النازحة المنتقلة إلى مخيم "الكمونة" أنه عند مضي فترة ثلاثة أشهر على سكنهم في المنزل، سيتم إبرام اتفاقية بينهم وبين إدارة مركز "التنمية"، تنصّ على انتفاعهم بالشقق للسكن فقط، ولا يجوز بموجب بنود الاتفاقية تأجير المنزل من قبل ساكنيه، أو بيعه أو حتى الخروج منه دون إخطار إدارة المركز، وتُحفظ نسخة العقد لدى إدارة المركز فقط.

كهرباء معدومة

"بعد نزوحي من قريتي إلى الشمال السوري وتنقلي عدة مرات بين منازل استأجرتها، اضطررت إلى استئجار إحدى الأراضي في منطقة أطمة وبناء غرفة تؤويني مع عائلتي، لكنني لم أستطع الاستمرار في دفع إيجار الأرض"، هكذا وصف "علي" (٣٣ عامًا)، وهو سائق يعمل في إحدى المنظمات التي تنشط بالشمال السوري، معاناته من حالة عدم الاستقرار التي عاشها بالتنقل بين المخيمات ومنازل "الطوب."

أوضح "علي" (اسم مستعار لأسباب أمنية) لعنب بلدي، أن إدارة "التنمية" أعطت إشعارًا لكل من سجل بطلب للحصول على منزل من منازل مخيم "الكمونة"، للتوجه إلى المركز وتسلّم منازلهم.

يضم مخيم "الكمونة" قرية "محمد عاكف إنان"، التي تحتوي على منازل "طوب" مكوّنة من طابق واحد، أنشأتها إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد)، حيث يسكن في أحد منازلها "علي"، وقرية أخرى أنشأها وقف الديانة التركي، حيث تقطن علياء وعائلتها.

لكن من الناحية الخدمية، تفتقر المنازل الإسمنتية إلى شبكة تيار كهربائي، بحسب علياء و"علي"، ما اضطر العائلات إلى شراء ألواح طاقة شمسية من أجل الحصول على الكهرباء.

التمديدات ولوازم الألواح الشمسية متوفرة داخل المنازل، بحسب ما أشارت إليه علياء الحجي، التي كان على عائلتها فقط تأمين الألواح الشمسية المرتفعة الثمن، لكن داخل منزل "علي" لم تكن تلك التمديدات موجودة، الأمر الذي اضطره لتأمينها على حسابه الشخصي، أما الأشخاص الذين لا يملكون القدرة على شراء الألواح فيستعيضون عنها بالبطاريات.

سقف وحيطان

تواصلت عنب بلدي مع وزارة "الإدارة المحلية والخدمات" التابعة لحكومة "الإنقاذ" لسؤالها عن دورها في الإشراف على الخدمات المقدمة إلى المخيمات التابعة لها إداريًا، بالإضافة إلى الجهة التي تعود إليها ملكية أراضي تلك المخيمات، إلا أن عنب بلدي لم تتلقَّ أي رد حتى تاريخ إعداد هذا الملف.

عنب بلدي تحدثت في وقت سابق مع رئيس دائرة أملاك الدولة في حكومة "الإنقاذ"، عدنان القاسم، الذي قال حينها إن الحكومة لا تمنح أراضي أملاك الدولة للجمعيات، وإنما تُخصصها لوزارة التنمية والشؤون الإنسانية"، لمصلحة منظمة أو جمعية بهدف إقامة مخيم، سواء كان كتلًا أسمنتية أو خيامًا.

وأكد القاسم أنه لا علاقة للجمعية أو المنظمة بالأرض، وإنما يُخصص الانتفاع لـ"وزارة التنمية"، مضيفًا أن منح الأرض للجمعية ليس بيعًا أو تأجيرًا أو هبة، بل هو تخصيص، ما يعني أن "رقبة العقار" تبقى أملاك دولة، والتخصيص فقط للانتفاع من العقار، وذلك ضمن شروط.
وتُحدد الغاية من التخصيص والمدة وبقية التفاصيل في "منطوق" قرار التخصيص.
وأشار القاسم إلى أن أغلب الأراضي التي تُخصص من أملاك الدولة هي جبال وأراضٍ صخرية، ولا توجد أراضٍ زراعية، ومع ذلك تكشف لجنة من دائرة أملاك الدولة و"وزارة التنمية" على الأرض قبل تخصيصها.
وبحسب تقرير صادر عن "وحدة تنسيق الدعم"، المسؤولة عن تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية في سوريا، فإن معظم المجمعات السكنية تحتاج إلى جهة مدنية تديرها وتنظم الخدمات ضمنها.
وتفتقر أغلبية هذه المجمعات إلى البنى التحتية الكافية والمعايير الخدمية اللازمة من أجل توفير الحاجات الأساسية لساكنيها، وفق التقرير الصادر في نيسان الماضي.
تذمر "علي" من حال المنزل عندما تسلّمه، بقوله إن "الشقة سقف وحيطان على العظم، ولو لم ينعم الله عليّ قليلًا وأستطيع أن أعدّل على أرضية البيت وحيطانه، لكان وضعه مزريًا، والله يعين الناس الذين ليس بمقدورهم تحسين بيوتهم."
وتحتوي المنازل على بنية تحتية من شبكة مياه متصلة بخزانات مياه، تُعبّأ من قبل الأهالي كل فترة، رغم وجود بئر أُنشئت مع بداية إنشاء المشروع، واستُثمرت من قبل منظمة محلية في البداية لمدة ستة شهر، إلا أن هذه البئر لم تدخل بالخدمة حتى الآن.

رحلة البحث عن أصحاب الأرض

بدأت مشاريع المنظمات التركية في قطاع السكن والمأوى بمناطق الشمال السوري بالانتشار لأول مرة في مطلع عام ٢٠٢٠، ضمن محافظة إدلب، بقصد إسكان الأهالي النازحين من مختلف المدن السورية، والقاطنين في المخيمات العشوائية في مناطق الشمال، لمحاولة التقليل من معاناتهم وسط الخيام.
أحد هذه المشاريع كان برعاية هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (İHH) في محافظة إدلب وشمالي حلب، من خلال إتمام بناء ٢٠٠٠ بيت أسمنتي، وشمل البيت صالونًا وغرفة واحدة، ضمن حملة كن سقفاً للمظلوم التي كانت تهدف لإسكان عشرة آلاف أسرة نازحة في إدلب من خلال بناء ١٥ ألف منزل.
البيوت الإسمنتية التي بدأتها هيئة الإغاثة التركية بتلك الحملة في مناطق الشمال السوري، ازدادت حتى وصلت اليوم إلى حوالي ١٨ ألف بيت كبديل للنازحين عن خيامهم، ولتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية لهم.
وفي مطلع حزيران الماضي، قال وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، إن عدد المنازل التي أُنشئت حتى الآن وصل إلى حوالي ٦٠ ألف منزل، في ٢٥٩ نقطة بشمالي سوريا.
جاء ذلك في الاجتماع المنعقد في العاصمة أنقرة، للتعريف بمشروع ١٠٠ ألف منزل "طوب" في إدلب.
وأوضح الوزير أن ٤٥ ألفًا و٩٠٣ من هذه المنازل أُنشئت في منطقة إدلب، وحوالي ١٤ ألفًا منها في منطقتي علميات "درع الفرات" (ريف حلب) وغصن الزيتون" (عفرين)، بحسب ما نقلته وكالة أنباء " الاناضول "التركية.
وبحسب ما رصدته عنب بلدي في ريف حلب، فإن المنازل التي أُنشئت ضمن تلك المناطق لم تُسكن بعد من قبل الأهالي، بعكس المنازل التي بُنيت في منطقة إدلب.
وضمن أحدث تصريح له، في ٢٦ من حزيران الماضي، أعلن صويلو عن العدد الكلي للمنازل التي تعمل الحكومة التركية على الانتهاء من إنشائها في مناطق مختلفة بالشمال السوري، بإشراف عدة منظمات تركية، مع حلول نهاية العام الحالي، حيث يهدف للانتهاء من المشروع الذي يحتوي على ١٠٠ ألف في مدينة إدلب،
أما في مدن جرابلس، والباب، واعزاز بريف حلب، بالإضافة إلى مدينة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، ومدينة رأس العين في ريف الحسكة، فتعمل الحكومة التركية بالتعاون مع عدة منظمات، لإنشاء ٢٤٠ ألف منزل.
وفي زيارته الأخيرة إلى مدينة تل أبيض الواقعة عند الحدود مع تركيا شمالي الرقة، في ١٨ من حزيران الماضي، لتفقد مشروع بناء وحدات سكنية فيها، بإشراف إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد)، أوضح صويلو أن مساحة الأرض المخصصة للمشروع في مدينة تل أبيض تبلغ ١٢٠٠ دونم.
تنسيق مسبق مع المجالس
أبرز الجهات التركية التي تُشرف على بناء المشاريع السكنية في الشمال السوري، بحسب تصريحات وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، هي منظمة"İHH" ، ومنظمة "آفاد"، ووقف الديانة التركي، والهلال الأحمر التركي."
تواصلت عنب بلدي مع وقف الديانة التركي، ومنظمة "آفاد"، والهلال الأحمر التركي"، للحصول على معلومات حول هذه المشاريع السكنية، إلا أن تلك الجهات رفضت الإدلاء بأي تصريحات أو التعليق على الموضوع، وطلبوا من عنب بلدي البحث عن مصادر أخرى للحصول على المعلومات.

بينما تواصلت عنب بلدي مع المكتب الإعلامي لمنظمة"İHH" ، الذي قال إن الأراضي التي بُنيت فيها المشاريع السكنية في وقت سابق أو حاليًا "لم يتم شراؤها أو استئجارها."
تتعدد أنواع ملكية الأراضي في مناطق الشمال السوري، بين أراضٍ خاصة تتبع ملكيتها للأفراد، وأراضٍ مشاع، وأراضٍ تعود ملكيتها إلى الدولة ضمن الأملاك العامة.
وتُشرف بعض المنظمات التركية على بناء المشاريع السكنية بدعم وتمويل من منظمات أجنبية، منها "قطر الخيرية"، التي تعمل حاليًا في منطقة اعزاز بريف حلب الشمالي، على إنشاء مشروع لها بالتعاون مع "İHH" التركية، تحت مسمى "مدينة الأمل."
وبحسب ما قاله مدير مكتب منظمة "قطر الخيرية" في تركيا، محمد واحي، في حديث إلى عنب بلدي، فإن هناك "تنسيقًا مسبقًا" قبل البدء بأي مشروع سكني، وهذا التنسيق يكون بين المجلس المحلي والحكومة التركية لاختيار الأرض التي ستُستخدم لبناء منازل "الطوب"، بالإضافة إلى المنشآت والمرافق الخدمية الأخرى التابعة للمشروع.
"هناك جهد مبذول بشكل كبير مع السلطات المحلية والحكومة التركية لاختيار الأرض لضمان عدم مواجهة أي تحديات لوجستية في أثناء تنفيذ المشروع"، وفق ما قاله واحي.
ويقع المشروع بالتحديد في ناحية صوران بالقرب من قرية التوقلي، المتاخمة للحدود السورية- التركية، بالقرب من معبر "باب السلامة."
وأشار واحي إلى أن الأرض المستخدمة في هذا المشروع الحالي، قُدمت لهم من قبل المجلس المحلي في المدينة، الذي بدوره اختار هذه الأرض بالذات لكونها تابعة لملكية عامة .

مَن يضمن قانونية المجمعات السكنية

بحسب تقرير " وحدة تنسيق الدعم"، فإن معظم ملكية أراضي المجمعات السكنية في الشمال السوري كانت أراضي عامة مملوكة للحكومة قبل إنشاء المجمعات السكنية عليها، وبعضها كانت أراضي زراعية خاصة، وهناك بعض المجمعات بُنيت على أحراج وتلال غير مملوكة لأي جهة.
وفي معظم مناطق الشمال التي سيطرت عليها قوات المعارضة السورية، جرت محاولات لإعادة تفعيل السجلات العقارية، كون السجل العقاري يشكّل المرجعية الرئيسة التي تضمن حقوق الملكية العقارية للناس في سوريا، عن طريق المديرية العامة للمصالح العقارية.
وبسبب تلك الأهمية، نشأت المديريات ودوائر السجلات العقارية البديلة في الشمال السوري، من خلال مجموعات حوكمية حاولت ملء الفراغ الإداري الذي خلّفة غياب مؤسسات الدولة.
تحدثت عنب بلدي مع مديرية السجل العقاري في مدينة اعزاز، عن آلية التنسيق مع المنظمات والجمعيات الخيرية لإنشاء التجمعات السكنية، حيث بدأت "قطر الخيرية" بتمويل مشروع "مدينة الأمل."
قال مدير السجل العقاري في اعزاز، عدنان طه، "منذ فترة تمت مخاطبتنا بالسجل العقاري للبحث عن أراضٍ تابعة لأملاك الدولة غير مخصصة، حيث تم النقاش بأن أغلب أراضي أملاك الدولة يوجد احتمال بأن تكون من ضمن أموال الإصلاح الزراعي."
ولهذا الأمر "تم التأكيد على البحث عن أراضٍ تابعة لأملاك الدولة غير صالحة للزراعة، أي صخرية، ولا يتم البناء عليها إلا بشرط ربط الأوراق الثبوتية وإجراء كشفٍ والتأكد أن هذه الوحدات لن تكون على ملكية أحد"، وفق ما قاله طه

وتبلغ مساحة المنطقة العقارية في مدينة اعزاز ١.٢٥٩ كيلومتر مربع، وخرجت اعزاز عن سيطرة قوات النظام السوري عام ٢٠١٢، وتم إنشاء الإدارة البديلة للسجل العقاري في ٢٠١٩، بإعادة تفعيل من قبل المجلس المحلي في المدينة، وتم تمويل ودعم إعادة التفعيل من قبل المجلس في المرحلة الأولى، ولاحقًا من قبل الحكومة التركية.
"يكمن دورنا نحن فقط بالتأكد من ملكية العقارات، أما التنسيق للبناء فيكون عن طريق المجالس المحلية لكل منطقة"، وفق ما قاله طه، الذي أكد أنه "لا يتم بناء عقار في منطقة اعزاز من دون سؤال السجل العقاري."
وتضم مديرية السجل العقاري في مدينة اعزاز، مدينة اعزاز وريفها، وصوان وريفها، وأخترين وريفها، ومارع وريفها.
و"لم يتم تسجيل المشاريع السكنية حتى الآن باسم المجلس المحلي"، بحسب طه، إلا أن "من المؤكد تسجيل ذلك بعد انتهاء المخططات المساحية والمخططات الإفرازية"، لأن "الأصح قانونيًا أن تسجل ملكية المشاريع السكنية باسم المجلس المحلي، وبعدها يتم التعامل مع المقاسم على حسب قانون الجمعيات السكنية."

مشروعية مشروطة

من حيث المبدأ، فإن البناء على الأملاك العامة حق محصور بالدولة من خلال وزاراتها ومؤسساتها المختصة، وضمن شروط ومعايير قانونية واضحة، مثل تحقيق مصلحة عامة للمواطنين، كحل مشكلة الإسكان أو بناء مرافق عامة أو لأغراض أخرى يحددها القانون.

وإدارة مناطق الشمال السوري من قبل سلطات الأمر الواقع، وفق ما يراه المحامي الفلسطيني- السوري أيمن أبو هاشم، خلال حديث إلى عنب بلدي، "لا يعفيها من مسؤولية الالتزام بتلك الشروط والمعايير المطلوبة"، في حال استخدمت أو استغلت أو استثمرت الأملاك العامة ضمن مناطق سيطرتها.
ورغم ضرورة بناء مجمعات سكنية من الناحية المعيشية والإنسانية لحل مشكلات اللجوء، فإن "المجالس المحلية العاملة في تلك المناطق ملزمة قانونًا بأن توضح في التراخيص التي تمنحها للمنظمات وشركات البناء أنها ليست ذات طبيعة تجارية، وأنها لا تمنح المستفيدين منها حق التملك والتصرف الكامل بها، وإنما حق السكن والإشغال فقط ريثما يعودون إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا وهُجّروا منها."
وهذه الشروط القانونية المشددة أرجعها المحامي لمنع توطين" ساكني تلك المجمعات بصورة دائمة كحل نهائي.
مراعاة المخاوف التي فرضتها عمليات التهجير القسري، لا تعني إهمال شروط السلامة والسكن اللائق التي يجب توفيرها، وهي أيضًا من واجبات المجالس المحلية والهيئات المكلفة بمنح التراخيص والبناء.
وتبقى مشروعية قرارات المجالس المحلية وأعمالها في هذا الجانب متوقفة على مدى التزامها بتلك الشروط والمحددات المطلوبة.
وفيما يخص جميع أشكال المصادرة التي تمت في مناطق الشمال السوري، بغض النظر عن المكوّنات المجتمعية السورية، فيجب "إعطاء أصحاب الأملاك المتضررين حق رفع دعاوى قضائية للطعن بقرارات المصادرة ووضع اليد، وذلك أمام جهة قضائية مستقلة ونزيهة وغير مسيّسة"، وفق ما أوصى به المحامي.
ومخاوف أي مكوّن مجتمعي من عمليات المصادرة التي طالت أراضي وعقارات يملكها الأفراد، هي "مخاوف مشروعة ويجب أخذها بعين الاعتبار"، وفق المحامي.
وبسبب توثيق تقارير حقوقية سورية ودولية ، انتهاكات طالت الملكيات العقارية في مناطق الشمال السوري من قبل فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، يرى المحامي أبو هاشم بأن تجارب المجالس المحلية "غير مشجعة حتى الآن كهيئات قادرة على حماية الأملاك العامة أو الخاصة."
وخلال الأعوام الأخيرة، صار واضحًا "ضعف استقلالية تلك المجالس، والدور التركي في تحديد وظائفها ومهامها، وغلبة نفوذ القيادات العسكرية على الهيئات المدنية والقضائية."
جميع تلك المخاوف والإشكاليات يقلل من الدور المطلوب للمجالس المحلية في إدارة الأملاك العامة والخاصة، وحمايتها من أشكال المصادرة والتعديات المختلفة على أصحاب الحقوق والأملاك.
وتعد هذه المشكلات من أبرز التحديات التي تواجه المجالس المحلية، ما يعني ضرورة إصلاح بنيتها وتعزيز استقلاليتها ضمن رؤية وطنية وديمقراطية، بحيث توفر لها مقومات التمثيل العادل للمجتمعات المحلية التي يفترض أنها تمثل مصالحها وتدافع عن حقوقها.

أجرت عنب بلدي استطلاعًا للرأي عبر موقعها الإلكتروني، بشأن ما إذا كانت المشاريع السكنية في الشمال السوري قادرة على تلبية احتياجات المأوى للاجئين العائدين من تركيا.

شارك في الاستطلاع ٢٨٠ مستخدمًا، ٦٤% من المصوّتين يرون بأن هذه المشاريع السكنية لن تسهم في تأمين احتياجات المأوى للاجئين، بينما ٣٦% من المصوّتين يعتقدون أن مثل هذه المشاريع السكنية تسهم في تأمين الاحتياجات الأساسية للاجئين.

تعزيزات تركيا ضخمة تصل شمال حلب، و"الوطني" يرفع الجاهزية القتالية

أرسلت القوات التركية خلال الـ 24 ساعة الماضية ثلاثة أرتال عسكرية ضخمة ضمت دبابات ومدافع وراجمات وعربات مُدرعة من داخل الأراضي التركية إلى شمال محافظة حلب
بالتزامن مع رفع الجاهزية القتالية لكافة فصائل "الجيش الوطني السوري.
وقالت مصادر عسكرية إن الجيش التركي أرسل خلال الـ 24 ساعة الماضية ثلاثة أرتال عسكرية عبر معبري باب السلامة والراعي إلى منطقتي (درع الفرات، وغصن الزيتون) شمال محافظة حلب، تألفت الأرتال الثلاثة من نحو 150 آلية عسكرية من بينها دبابات ومدافع وراجمات صواريخ وعربات مُصفحة.
وأكدت أن "الأرتال الثلاثة توزعت على خمس قواعد عسكرية تابعة للجيش التركي."
في السياق، أشارت المصادر إلى أن كافة فصائل "الجيش الوطني السوري" رفعت الجاهزية القتالية على كافة محاور القتال في مناطق "درع الفرات، وغصن الزيتون، ونبع السلام" شمال سوريا، وذلك استعداداً للعملية العسكرية التركية المرتقبة ضد مواقع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

ولفتت المصادر إلى أن كافة الفصائل أتمت تدريباتها العسكرية وباتت على أكمل جاهزية قتالية، بانتظار إشارة لبدء العملية العسكرية ضد "قسد" في مدينتي "تل رفعت" و"منبج" شمال شرقي محافظة حلب.

مثقفون سوريون ينعون الروائي والمؤرخ السوري "خيري الذهبي"

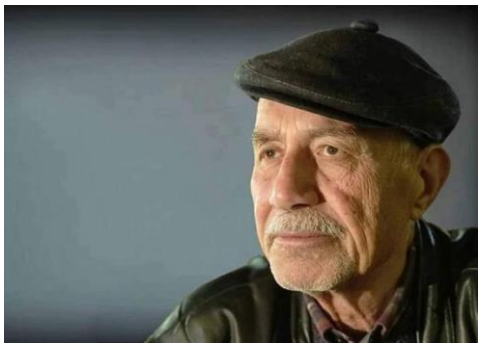

رحل في أحد مشافي "باريس"، يوم الاثنين، الروائي والمؤرخ السوري "خيري الذهبي" عن عمر ناهز الـ 75 عاماً طاوياً تجربة ثرية امتدت لأكثر من خمسة عقود في كتابة الرواية والتأريخ والدراما.
ويعد "الذهبي" أحد وجوه الثقافة السورية المعاصرة ومن أهم أعلامها في العصر الحديث.
ولد "الذهبي" في حي "القنوات" بدمشق عام 1946 وخرج إلى مصر في الستينات، حيث تلقى هنالك تعليمه الجامعي في جامعة القاهرة، وتخرج منها حاملاً الإجازة في اللغة العربيةوتتلمذ أدبيًا على يدي "يحيى حقي" و"نجيب محفوظ" و"طه حسين."
عاد إلى سوريا وساهم في الحركة الثقافية السورية بكثافة في الصحافة، والإذاعة والتلفزيون، والأدب بشكل خاص. شارك في تحرير العديد من دوريات وزارة الثقافة واتحاد الكتاب.
شارك في مؤتمرات عالمية وعربية عديدة، وكرم في العديد من المحافل والجمعيات والجامعات.
اختير كمحكم ورئيس لجنة تحكيم في العديد من المسابقات الأدبية العربية في كل من لبنان، وسوريا، والأردن، والإمارات، وقطر، والكويت، ومصر.
قدم على صعيد النتاج الروائي العديد ومنها "طائر الأيام العجيبة" 1977، ليال عربية، 1980، الشاطر حسن، 1982، المدينة الأخرى، 1983، حسيبة 1987، فياض 1989، هشام 1997، فخ الأسماء 2003، لو لم يكن اسمها فاطمة 2005، صبوات ياسين 2006، رقصة البهلوان الأخيرة 2008، والأصبع السادسة"، 2013.
وتم تحويل بعض أعماله القصصية إلى أفلام سينمائية تولت المؤسسة العامة للسينما انتاجها وقدم أحد عشر كتاباً عن وزارة الثقافة في سوريا تحت عنوان سلسلة آفاق دمشقية عام 2008 وترجمت العديد من أعماله إلى اللغات الأجنبية.
ونعى الراحل الذهبي عدد من الأدباء ممن عرفوه وبعضهم قرأ أعماله حيث قال "رياض نعسان آغا": "كم هو مفجع رحيل الأصدقاء .. وعزاؤنا أن البقاء لله وحده وأضاف : عادر دنيانا "خيري الذهبي" المثقف والروائي الدمشقي الكبير أحد المبدعين الكبار الذين أثروا الثقافة السورية والعربية."
وكشف وزير الثقافة السوري الأسبق أنه تعرف إلى الذهبي في السبعينيات من القرن الماضي، ونمت صلتهما في الثمانينيات، وتصاعدت واستمرت بروابط الثقافة والأدب ولاسيما حين دخل خيري عالم الكتابة لدراما التلفزيون ثم جمعتهما التغريبة السورية في دبي في السنوات الأخيرة.
وقال "مصطفى الدروبي" إن الذهبي "كان سوريا نبيلاً بامتياز ومثقفاً موسوعياَ وأديباَ روائياَ مبدعاَ ومؤرخاً حصيفاً وقامة سورية متواضعة لا يتحدث للآخرين من عل وينصت للآخر باهتمام بالغ.
وأضاف أن حلم الراحل الكبير كان أن يشهد سقوط الديكتاتور ونظامه الدموي وأن تنجوا سوريا مما هو مبيت لها من الأوغاد الطامعين.
أما الفنان والباحث "سعد فنصة" فرأى أن القاص والروائي الكبير خيري الذهبي وقف موقفا مشرفاً إلى جانب كلماته وأبطال رواياته وشخوصه البسطاء، مجسداً من خلالهم موقفه من السلطة والقمع وإفقار الناس.
وبدوره قال أمين سر اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات "مروان العش" إن الكاتب السوري الدمشقي العريق خيري الذهبي "نقل معاناة المواطن السوري بصدق وأمانة ولم يرض بالإستبداد ولم يرضخ لشروط المستبد" وأضاف أن الكاتب الراحل غادر دمشق حبيبته وروضته وحي القنوات الدمشقي وبيوته وعرائشه وقناة نهر بردى ومدق المياه الدمشقي وروايته حسيبة.
ووصف الصحفي والكاتب "محمد منصور" الراحل الذهبي بأنه "خاتم من صياغة دمشق ونسيج لغوي من حياكة أنوالها"، واستطرد أنه "رحل شامخاً مع الثورة.. مؤمناً بحلم التغيير.. ناطقاً باسم دمشق التي تختزل السحر كله والحب كله والحنين كله."
وكانت دمشق في أدب "خيري الذهبي" كما يقول منصور "أكبر من مجرد مدينة قديمة وسجل حياة ونتف ذكريات. كانت دمشق قضية اجتماعية وجمالية وفلسفية. وولع وصرخة وجع وأمثولة صراع بين الجمال والتنوير والسلام وبين عنف البسطار العسكري والغزو الطائفي الذي طالما تحدث عنه بحرقة وشفافية.

صاروخ موجه يقتل ويجرح مجموعة من "الحرس الجمهوري" شمال حلب

قُتل وجرح عدد من عناصر قوات النظام يوم الإثنين، إثر استهداف "الجيش الوطني السوري" المعارض والحليف لتركيا، سيارة عسكرية للنظام على محاور القتال بريف حلب الغربي.

وقالت مصادر عسكرية إن ثلاثة عناصر من قوات النظام قتلوا يوم الإثنين وجرح خمسة آخرون إصابات بعضهم خطيرة، إثر استهداف فصيل "فيلق الشام" بصاروخ موجه من نوع(كورنيت) سيارة إطعام لقوات "الحرس الجمهوري" على محور بلدة "عنجارة" بريف حلب الغربي.

وأكدت المصادر أن الاستهداف جاء رداً على مقتل عناصر من "فيلق الشام" قبل أيام بصاروخ موجه من قبل قوات الأسد استهدف سيارة عسكرية للفيلق على محور بلدة "باصوفان" بريف حلب الشمالي.

وكان 12 عنصراً من فصيل "فيلق الشام" المنضوي ضمن صفوف "الجيش الوطني السوري" قد قُتلوا الأربعاء الفائت، إثر استهداف سيارتهم بصاروخ موجه من قبل قوات النظام على خطوط التماس في منطقة "باصوفان" بريف حلب الشمالي.

وزير المهجرين اللبناني يتحدث عن ترحيل 15 ألف لاجئ سوري شهريا

جدد وزير المهجرين اللبناني "عصام شرف الدين" يوم الإثنين الدعوة إلى إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم "بعدما انتهت الحرب فيها وباتت آمنة."

وأضاف الوزير خلال لقائه رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون في قصر بعبدا "زرت الرئيس عون، وكان موضوع اللقاء ملف النازحين السوريين وعودتهم إلى بلادهم، وقد وضعته في أجواء العلاقات والاتصالات والحوارات الجارية مع الهيئات المعنية."

وأضاف: "إننا على تواصل مع الجانب السوري، والدولة السورية تمد يدها للتعاون لتسهيل هذه العودة، بحيث تكون عودة كريمة بمفوض شؤون اللاجئين لقد عقدت اجتماعات معه وقدم عدة بنود وكان من أجل إنشاء لجنة ثلاثية مشتركة من الدولة السورية، والدولة اللبنانية ومفوضية شؤون اللاجئين."

وأشار "شرف الدين" إلى أنه "إذا أنشئت هذه اللجنة الثلاثية، نكون قد قطعنا شوطا مهما إلى حد كبير لنتحدث لاحقا في التفاصيل الأمنية خلال فترة العودة التي يطلبها المفوض، وطرحنا أن يتلقى النازحون المساعدات المادية والعينية في سوريا، ولكن للأسف لم يلق هذا الأمر صدى، وكنت قد توقعت أن يأتي الجواب سلبيا، فكانت لدينا فكرة أخرى تقوم على أنه طالما ستكون العودة مرحلية على قاعدة كل شهر دفعة وفق البرنامج الذي أعدته الوزارة بالتعاون مع لجنة عودة النازحين ووزارة الشؤون الاجتماعية، لذلك طلبنا من المفوضية أنه حين يحين دور الـ15 ألف نازح الذين يجب أن يعودوا كل شهر توقيف المساعدات عنهم، لأن دفع المساعدات لهم في لبنان يشكل، للأسف، حافزا لهم للبقاء في لبنان، وقد وعدت المفوضية أن تجيب على هذا الاقتراح بالإضافة إلى الاقتراحات الأخرى بعد الدراسة.

وتابع: "أما بالنسبة للجهات الأخرى، فلقد عقد لقاء مع السفير التركي الذي كان متفهما ومتعاونا إلى حد بعيد، وهو جدي، واتفقنا على أن نضع الجانب الإنساني نصب أعيننا وإبعاد الجانب السياسي عن هذا الموضوع، وأن طريقتنا في الحل تقوم على العودة التدريجية المجزأة على أساس ضيعة ضيعة أو ضاحية ضاحية، أما هم فلديهم فكرة بإنشاء مكان عازل يتم إعادة النازحين إليه، وهذا موضوع سياسي لا شأن لنا به، ولكننا اتفقنا على تشكيل لجنة رباعية من الدولة التركية التي تستضيف 3.700000 نازح، ولبنان الذي يستضيف 1.500000نازح، والعراق الذي يستضيف 170000 ألف نازح والأردن الذي يستضيف 670000 لتكون هناك مطالبة موحدة مع الجهات الأممية تسهل عودة النازحين ويكون لها الطابع الإنساني."

وأردف: "إن ما قصده رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي في حديث سابق عن عزم لبنان بإعادة النازحين بالقانون: "القصد إننا كلجنة اجتمعنا وكلف وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي، ان يجترع قانونا يتقدم به إلى البرلمان وينص على أن تكون بحوزة أي نازح سوري إجازة عمل وبطاقة إقامة، ومن لا يمتلكها (يتم ترحيله).

وخير الوزير اللبناني المعارضين السوريين اللاجئين في لبنان والذين يجري العمل إعادتهم ضمن خطته المزعومة بين التوقيع على تعهد خطي بعدم العودة لأعمال مناهضة للدولة السورية عند عودتهم، وبين ترحيلهم لدولة ثالثة، وذلك بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

مخلوف ينفي وفاته ويتحدث عن اختبار لشيء يُحاك

نشر رامي مخلوف، رجل الأعمال المقرّب سابقاً من النظام منشوراً هو الأول له بعد انقطاع لأشهر، بهدف نفي شائعة تحدثت عن وفاته، وتم تداولها على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي.

وألمح مخلوف في منشوره إلى أن شائعة وفاته تمهد لشيء ماحسب وصفه، إذ قال: "هل ما سمعناه في الإعلام من خبر الوفاة هو فقاعة اختبار لشيء يُحاك؟ هناك أصوات تقول أنه لا بد من إغلاق هذا الملف لأن هذه الشخصية مازال لديها قلبٌمفعمٌ بالإيمان والصدق والإخلاص والحب بأمر الله للوطن وشعبه."

وتناقلت صفحات "فيسبوكية" ونشطاء، خبر وفاة مخلوف بحادث سير على طريق الشيخ بدر في محافظة طرطوس. بينما قالت صفحات أخرى، إن مخلوف توفي في أحد مستشفيات العاصمة دمشق.

ووجّه مخلوف، تهديداً مبطناً، لرأس النظام، بشار الأسد، والدائرة المقرّبة منه، قائلاً: "هنا أقول وليشهد الجميع قولي: سينقلب السحر على الساحر."

ووفق موقع "عنب بلدي" المعارض، فإن مصدر شائعة وفاة مخلوف، هو حساب منسوب لعضو سابق في مجلس الشعب التابع للنظام، أحمد شلاش.

ووفق الموقع، سبق أن نفى شلاش في أكثر من مناسبة، أن يكون له حسابات على مواقع التواصل.

وكما في منشوراته السابقة في العام الماضي، استخدم مخلوف خطاباً دينياً، واستند إلى نبوءات آخر الزمان، في الحديث عن أزمته، قائلاً: "صدقوني لقد رأيت الفرج بعينيَّ وهو قريبٌ.. (والله أعلم) فرج بقوة الله على الجميع للقاصي والداني. فوالله أعلم لقد حان الوقت ولم يبقى إلا تهييئ السبب من مُهيّء الأسباب والذي (والله أعلم) سنراه قريباً.

وفي إشارة إلى قُرب ظهور "المهدي المنتظر"، قال مخلوف: "الأحداث العالمية كثيرة والقادم على العالم بأكمله مذهل صدقوني حتى يتحقق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (سيأتي رجلاً من أهل بيتي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما مُلئت ظلماً وجوراً).

وكان مخلوف قد اختفى لأشهر، بعد أن كان قد شغل السوريين بإطلالات عديدة في منشورات وفيديوهات، خلال العام الماضي، ملأها بالتحدي والوعيد لرأس النظام والمقرّبين منه، ممن يتهمهم بالاستيلاء على "ثرواته"، وأبرزها، شركة "سيرياتيل."

وكان النظام قد وضع يده على معظم أملاك مخلوف، في الداخل السوري، عبر سلسلة أحكام قضائية، وصولاً إلى إلقاء الحجز الاحتياطي على أمواله المنقولة وغير المنقولة، خلال عامي 2020 و2021.

وعُرف رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، بوصفه ذراع الأخير الاستثماري والمالي، خلال العقد الأول من حكم الأسد الابن، قبل الثورة عام 2011.

وقد لعب مخلوف دوراً كبيراً في دعم النظام بعيد الثورة، لكنه اتُهم في الوقت نفسه، بتهريب جانبٍ من الثروة التي جمعها بتوكيلٍ من الأسد، إلى خارج البلاد. وبدأت الأزمة بين رامي وبشار، منذ صيف العام 2019، وتفاقمت خلال السنتين التاليتين.

إيران تعلّق الوصول إلى بنوكها من الخارج تفاديا لهجوم سيبراني

علقت إيران إمكانية الوصول إلى بنوكها من خارج البلادبشكل مؤقت، وذلك تفادياً لهجوم سيبراني محتمل.
وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "إرنا"، الثلاثاء، أن هذه الخطوة جاءت بناء على توصية من "الجهات المسؤولة"في البلاد، بهدف عرقلة الهجمات السيبرانية.ولم تكشف المصادر الإيرانية أية تفاصيل أخرى حول الموضوع.
وخلال السنوات الأخيرة، تبادلت إيران و"إسرائيل" التهم حول تنفيذ هجمات سيبرانية استهدفت مؤسسات حكومية بارزة.

زيلينسكي: الحرب الروسية الأوكرانية وحدت أوروبا والناتو

قال الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الإثنين، إن الحرب التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا وحدت بلاده، وسرعت بالإصلاحات، ووحدت أوروبا وحلف الشمال الأطلسي (الناتو).
جاء ذلك في مداخلة عبر الفيديو، أثناء انعقاد مؤتمر يتمحور على انعاش أوكرانيا، في مدينة لوغانو السويسرية، يوم الإثنين.
وأضاف: "بفضل إصلاحنا هذا، حققنا كل قيمة أساسية لأوروبا تمامًا كما يوحي الدعم المقدم من دول الناتو أننا وحدنا حلف (الناتو).
وتابع أن الناس قد توحدوا من أجل الديمقراطية بفضل ما يحدث في أوكرانيا.
وأوضح زيلنسكي: "هذه الوحدة لم نشهدها منذ آلاف السنين، وستصبح إعادة إعمار أوكرانيا أيضًا أعظم إصلاح لدينا."
وقال إنه منذ بدء الحرب ضد بلاده تم تدمير آلاف المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس والجامعات ورياض الأطفال.
والتقى يومي الإثنين والثلاثاء زعماء ووزراء خارجية 38 دولة ومنظمة دولية على الأقل في مدينة لوغانو لصياغة خارطة طريق لإعادة إعمار أوكرانيا.
وكان من بين أولئك الذين حضروا المؤتمر رئيس الوزراء الأوكراني دينيس شميكال، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ووزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس.
وأطلقت روسيا هجوما على أوكرانيا، في 24فبراير الماضي، تبعه رفض دولي وعقوبات اقتصادية مشددة على موسكو التي تشترط لإنهاء عمليتها تخلي كييف عن خطط الانضمام إلى كيانات عسكرية والتزام الحياد، وهو ما تعده الأخيرة "تدخلا" في سيادتها

مقتل امرأة وطفل بنيران الأسد فى ريف إدلب

قضت امرأة وطفل يوم الإثنين إثر قصف مدفعي واستهداف بالرشاشات من قبل قوات النظام استهدف بلدة وقرية تقعان على مقربة من خطوط التماس بريفي إدلب الشمالي والشرقي.
وقال مصدر خاص إن "ميساء محمد الضامن" (30 عاماً) قصت مساء يوم الإثنين، وهي نازحة من بلدة "الكسيبية" بريف حلب الغربي بجروح طفيفة إثر قصف مدفعي من قبل قوات النظام المتمركزة في بلدة المدنيين في بلدة "معارة النعسان"، شمال محافظة إدلب.

في السياق، أكد مراسلنا أن الطفل "ياسر محمد العلي" البالغ من العمر سنتين ونصف قضى يوم الإثنين، إثر استهداف الميليشيات الإيرانية المتمركزة في مدينة "سراقب" عند تقاطع الطريقين الدوليين(M4) ، (M5، منازل المدنيين في بلدة "آفس" شرق مدينة إدلب.

كما طاول قصف قوات النظام والميليشيات الإيرانية قرى وبلدات "كفر عمة، وكفر تعال، وتقاد، وتديل" بريف حلب الغربي، بالإضافة إلى قصف مماثل طاول "الرويحة، وبينين، وفليفل، وسفوهن، والفطيرة، وكفر عويد، وكنصفرة" في منطقة جبل الزاوية جنوب محافظة إدلب، ما تسبب بأضرار مادية جسيمة، دون وقوع إصابات بشرية، في ظل تحليق مستمر لطائرات الاستطلاع الروسية في سماء المنطقة.

التذكير اليومي بـ التقويم الهجري يوم الأربعاء